ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵓⵙⵎⵔⵙ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴷ ⵓⵙⵎⵔⵙⵜⵉⵖ ⴰⵣⵣⴰⵏⴰⵡ
ⴷ ⵓⵙⴰⵡⴰⵍ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴷ ⵓⵣⵣⴰⵣ ⴰⵎⴰⵙⴰⵏ
ⵉⵖⵔⵓ ⵓⵙⴰⵡⴰⵍ ⴰⵏⴰⵎⵓⵔ ⴷ ⵓⵣⵣⴰⵣ ⴰⵎⴰⵙⴰⵏ

المملكة المغربية
وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني
والتعليم العالي والبحث العلمي
قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

Royaume du Maroc
Ministère de l'Education Nationale, de la Formation Professionnelle,
de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Département de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

ملخص تركيبي حول:

"منجزات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي

برسم سنة 2019-2020 وآفاق سنة 2020-2021"

شتنبر 2020

الفهرس

أولا: حصيلة موجزة لأهم منجزات سنة 2019-2020 2

1. تطور مؤشرات التعليم العالي بمكوناته الثلاثة 2

2. أهم المنجزات المحققة خلال سنة 2019-2020 3

1.2. تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي 3

2.2. الارتقاء بجودة التعليم العالي وتحسين مخرجاته 7

3.2. دعم البحث العلمي والرفع من مردوديته وربطه بأهداف التنمية الشاملة 9

4.2. تحسين حكامة منظومة التعليم العالي 14

ثانيا: آفاق السنة الجامعية 2020-2021 16

1. توقعات تطور مؤشرات التعليم العالي برسم سنة 2020-2021 16

2. مستجدات الدخول الجامعي 2020-2021 والأوراش ذات الأولوية 17

1.2. مواصلة توفير الشروط الكفيلة بتحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي 17

2.2. تحسين جودة التعليم العالي 19

3.2. النهوض بالبحث العلمي والابتكار 21

4.2. تحسين حكامة المنظومة 22

أولا: حصيلة موجزة لأهم منجزات سنة 2019-2020

1. تطور مؤشرات التعليم العالي بمكوناته الثلاثة

يضم التعليم العالي بمكوناته الثلاثة[1] برسم سنة 2019-2020 ما يلي:

- **12** جامعة عمومية و142 مؤسسة (دون احتساب 5 معاهد للبحث) ومركزين جامعيين (قلعة السراغنة وكلميم).
- 74 مؤسسة بالتعليم العالي العمومي غير التابعة للجامعات.
- **5** جامعات محدثة في إطار الشراكة تضم 30 مؤسسة؛
- **2** مؤسسات محدثة في إطار الشراكة؛
- جامعة عمومية واحدة بتدبير خاص (تضم 3 مؤسسات)؛
- **5** جامعات للتعليم العالي الخاص تضم **23** مؤسسة؛
- 135 مؤسسة للتعليم العالي الخاص مرخص لها ومفتوحة.

بلغ مؤشر عدد الطلبة لكل 100.000 نسمة برسم سنة 2019-2020 بالمغرب حوالي **3300** طالب. كما عرفت **نسبة التمدرس بالتعليم العالي** ما بعد الباكالوريا بجميع مكوناته[2] ، من الفئة العمرية 18– 22 سنة، ارتفاعا ب **2,2** نقط بحيث انتقلت من **38%** سنة 2018-2019 إلى **40,2%** سنة 2019-2020.

بلغ **عدد الطلبة الجدد** **278122** سنة 2019-2020. ويتوزع كما يلي:

- **92,7%** بالتعليم العالي الجامعي العمومي؛
- **2,5%** بالتعليم العالي العمومي غير التابع للجامعات (احتساب أعداد حملة البكالوريا المسجلين لأول مرة بمنظومة التعليم العالي)؛
- **4,8 %** بالتعليم العالي في إطار الشراكة والتعليم العالي الخاص.

وتمثل نسبة الإناث **51,77%** من مجموع الطلبة الجدد.

وبلغ **العدد الإجمالي للطلبة بالتعليم العالي بمكوناته الثلاثة** **1009596** طالبا سنة 2019-2020، منهم:

- **91,3%** بالتعليم العالي الجامعي العمومي؛
- **3,4%** بالتعليم العالي العمومي غير التابع للجامعات ؛
- **5,3%** بالتعليم العالي في إطار الشراكة والتعليم العالي الخاص.

وتمثل نسبة الإناث **50,1%** من العدد الإجمالي للطلبة.

أما **خريجي التعليم العالي** فقد وصل عددهم سنة 2018-2019 إلى **141558** خريجا. (**50,7%** إناث).

فيما يخص **التأطير البيداغوجي**، فقد بلغ عدد الأساتذة الدائمين بالتعليم العالي بمكوناته الثلاثة خلال سنة 2019-2020 ما مجموعه **20323** أستاذا دائما. (**29,6%** إناث)

أما **عدد الإداريين بالتعليم العالي بمكوناته الثلاثة**، فقد بلغ ما مجموعه **14278** خلال سنة 2019-2020 (الإناث **43,3%**).

بلغت **الطاقة الاستيعابية** بالمؤسسات الجامعية **518896** مقعدا خلال سنة 2019-2020.

---

[1] التعليم العالي الجامعي العمومي، التعليم العالي العمومي غير التابع للجامعات (تكوين الأطر)، التعليم العالي في إطار الشراكة والتعليم العالي الخاص (بما فيه جامعة الأخوين)

[2] يتعلق الأمر بالتعليم العالي بمكوناته الثلاثة، بالإضافة إلى التكوين المهني (التقني المتخصص TS) ، شهادة التقني العالي BTS، الأقسام التحضيرية للمدارس العليا.

2. أهم المنجزات المحققة خلال سنة 2019-2020

1.2. تحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي

✓ مراجعة التغطية الجهوية للجامعات في إطار سياسة القرب وتكافؤ الفرص:

- **فتح 13 مؤسسات جديدة** برسم سنة 2019-2020 هي كالآتي:

• 5 مدارس عليا للتربية والتكوين بكل من بني ملال والجديدة وسطات والقنيطرة وأكادير؛

• مدرستين وطنيتين للتجارة والتسيير بكل من الحاجب وبني ملال؛

• المدرسة الوطنية العليا للكيمياء بالقنيطرة؛

• كلية الاقتصاد والتدبير ببني ملال؛

• المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية ببني ملال؛

• المدرسة العليا للتكنولوجيا بالفقيه بن صالح؛

• المدرسة الوطنية العليا للفنون والتصميم بالدار البيضاء؛

• الكلية المتعددة التخصصات بسيدي بنور.

✓ تعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام في مجال التعليم العالي لتقليص ظاهرة الاكتظاظ ولضمان الاستمرارية البيداغوجية في ظل تفشي جائحة كوفيد 19:

- تنظيم اللقاء الجامعي الرابع للرقمنة (RUN4)،تم خلال هذا اللقاء تسليط الضوء على استخدام التكنولوجيا الرقمية لمواجهة بعض التحديات المرتبطة على وجه الخصوص بمواجهة الاكتظاظ الذي تعاني منه الجامعات، وتحسين جودة التكوينات والاندماج المهني للخريجين الشباب.
- **ضمان الاستمرارية البيداغوجية في ظل الحجر الصحي بسبب تفشي وباء كورونا:**

بادر قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، تزامنا مع الحجر الصحي، إلى اتخاذ العديد من الاجراءات لضمان الاستمرارية البيداغوجية حيث تم تعليق التعليم الحضوري واعتماد التعليم عن بعد:

• توجيه مذكرات وزارية للجامعات من أجل تعبئة كافة الإمكانيات المتاحة وخاصة عبر تسخير الوسائل التكنولوجية لتوفير مضامين مواد التلقين والتأطير ووضعها رهن إشارة الطلبة؛

• تقديم 740 درسا مصورا على القناة الرياضية، ما بين 26 مارس 2020 و26 يونيو 2020. وتشمل هذه الدروس مختلف الحقول المعرفية التي يتم تلقينها بمؤسسات الولوج المفتوح؛

• استخدام منصات عن بعد من طرف الأساتذة بما من شأنه ضمان تفاعل أكبر مع الطلبة (Moodle, Google classroom, Microsoft Teams, Google Meet, Zoom, ...)؛

• تسجيل 48 مائدة مستديرة حول جائحة كورونا ومقاربتها من مختلف الزوايا الطبية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والإدارية وغيرها، وبثها عبر القناة الرياضية، في إطار انفتاح الجامعة على المجتمع، وذلك ما بين 15 أبريل 2020 و26 يونيو 2020؛

• توفير عدة مهمة من الموارد البيداغوجية الرقمية لتمكين الطلبة من الاستمرار في التحصيل الأكاديمي. حيث تم إنتاج أكثر من 111000 من الموارد الرقمية المتنوعة. همت هذه الموارد الرقمية بين 70% و100% من المضامين البيداغوجية المبرمجة خلال هذه الفترة؛

• توفير الولوج لعدة موارد رقمية لعدد من الدول الأجنبية الشريكة (بريطانيا، فرنسا، سويسرا، ...)؛

• توفير الولوج، وبشكل مجاني، الى مجموعة من المكتبات الرقمية المعروفة وذلك في إطار الحس التضامني الدولي؛

- وضع منصة خاصة بالموارد الجامعية الرقمية تمكن الجامعيين من الولوج المباشر والحي، وذلك بعد بثها عبر القناة الرياضية: https://run.enssup.gov.ma؛
- إشراك متعهدي الاتصالات من أجل توفير ولوج مجاني للموارد الرقمية التي تستضيفها المواقع المؤسساتية، والخوادم المتواجدة على التراب الوطني؛
- تكوين الأساتذة على البيداغوجية الرقمية وتكوين الإداريين والتقنيين المكلفين بتدبير التعليم عن بعد؛
- الأخذ بعين الاعتبار الهندسة البيداغوجية في تصميم المحتوى؛
- تجهيز المؤسسات بالمعدات، والمنصات، والتراخيص المطلوبة؛
- تدبير الامتحانات والمباريات ومناقشة بحوث نهاية الدراسة والاطروحات عن بعد؛
- تشخيص وضعية التعليم عن بعد بالجامعات المغربية وتقييمه.

✓ **توسيع الولوج لمؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود:**

- الرفع من عدد المقاعد المفتوحة في وجه المترشحين بنسبة 58% برسم الدخول الجامعي 2019-2020 مقارنة مع الموسم الجامعي 2016-2017. (31.270 مقعدا متبارى بشأنه برسم السنة الجامعية 2019-2020 بدلا من 19.760 برسم سنة 2016-2017)؛
- تخفيض و/أو تقليص عتبات الانتقاء التمهيدي، خلال سنة 2020، لولوج مجموعة من المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود، لا سيما كليات الطب وطب الأسنان والصيدلة.

✓ **النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة:**

يواصل قطاع التعليم العالي والبحث العلمي انخراطه في أجرأة السياسة العمومية المندمجة للنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة 2015 –2025، وكذا تتبع مخططها التنفيذي 2017 – 2021، حيث تم في هذا الإطار:

- وضع آليات لمواكبة الطلبة في وضعية إعاقة أوفي وضعيات خاصة:
- تجهيز ثماني جامعات عمومية بوسائل وآليات لتيسير "طريقة برايل" للطلبة المكفوفين؛
- تكييف الامتحانات للطلبة من ذوي الإعاقة وتمكينهم من تسهيلات لأداء الامتحانات والمباريات في أحسن الظروف؛
- تطوير منصات إلكترونية جديدة تأخذ بعين الاعتبار إدراج حلول رقمية تمكن الطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة من الصم وضعاف السمع من ولوجها؛
- إعطاء الأولوية لهذه الفئة في برامج الدعم الاجتماعي للطلبة فيما يخص تخويل المنح وولوج الأحياء والمطاعم الجامعية.
- تأهيل البنيات التحتية الحالية لملاءمتها مع حاجيات الطلبة في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة والعمل على احترام معايير الولوجيات بالنسبة للبنايات المبرمجة؛
- الأخذ بعين الاعتبار الطلبة في وضعية إعاقة أو في وضعيات خاصة ضمن المعايير المتضمنة للدليل المرجعي الوطني لتقييم وضمان جودة التعليم العالي؛
- إدراج بعد الإعاقة في برامج التعليم العالي والبحث العلمي، حيث يصل حاليا عدد المسالك المعتمدة في مجال التربية الدامجة بالجامعات العمومية إلى 6 مسالك.

✓ **تطوير الخدمات الاجتماعية لفائدة الطلبة:**

المنح:

- ارتفاع العدد الإجمالي للطلبة الممنوحين بنسبة تقدر ب **5,4%**، حيث انتقل من **374964** ممنوح سنة 2018-2019 إلى **395204** سنة 2019-2020 (إلى حدود 16-07-2020).

- التطبيق الفعلي لمقتضيات المرسوم رقم 2.18.512 بتاريخ 15 ماي 2019 والمتعلق بتحديد شروط وكيفية صرف المنح الدراسية للطلبة (سلم ومعايير تخويل المنح)؛
- المصادقة خلال شهر يونيو 2020 على مشروع مرسوم رقم 2.20.407 بتغيير وتتميم المرسوم رقم 2.18.512 الصادر في 15 ماي 2019. (تحديد قيمة المنح حسب السلم)؛
- توفير ميزانية إضافية مما مكن من تخصيص حصة إضافية واستثنائية بلغت 18757 منحة لفائدة التلاميذ مما رفع نسبة الاستجابة إلى 84%؛
- تدقيق وفحص لوائح الطلبة المسجلين لضبط العاملين بالقطاع العام والخاص وكذا المستفيدين من منحة أخرى؛
- إطلاق البوابة الإلكترونية "www.boursessup-etranger.onousc.ma " التي مكنت الطلبة الذين يتابعون دراستهم بالخارج من إيداع طلبات المنح، بهدف تيسير و ضمان أمثل لتكافؤ الفرص؛
- إطلاق خدمة الكترونية (https://e-reclamation-boursescnss.onousc.ma) للطلبة الذين تم إيقاف صرف منحتهم بسبب انخراطهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛
- توقيع اتفاقيات مع مجموعة من المؤسسات لتحسين الاستفادة من خدمات المنح.

الإيواء

- وصل عدد الأحياء الجامعية والداخليات والإقامات الطلابية، برسم سنة 2019-2020 إلى 90؛
- ارتفاع الطاقة الإيوائية الاجمالية (عام وخاص) بنسبة % 3 مقارنة مع سنة 2018-2019 (87071 سرير) حيث وصلت إلى **89628** سرير سنة 2019-2020؛
- تمثل نسبة الإناث حوالي 61% من مجموع القاطنين بالأحياء الجامعية، ويقدر معدل الاستجابة لطلبات السكن ب 42% من مجموع الطلبات المقدمة؛
- إبرام 14 اتفاقية مع مختلف المنعشين العقاريين من أجل بناء إقامات طلابية جديدة؛
- مواصلة مجهود الرفع من الطاقة الاستيعابية للأحياء الجامعية عبر بناء أحياء جامعية جديدة أو الاقتصار على توسعة بعضها أو بناء ملحقات والبحث عن شركاء جدد؛
- رفع الحصة المخصصة للطلبة الأجانب إلى 642 سرير. (زيادة 6,5% مقارنة مع سنة 2018-2019)؛
- اعتماد منصة الكترونية جديدة "logement.onousc.ma" لإيداع طلبات السكن دون تكبد عناء التنقل والسفر والانتظار.

الإطعام في الاحياء الجامعية

- اعتماد نظام البطائق الالكترونية القابلة للتعبئة على مستوى أربع أحياء جامعية في انتظار تعميمها على المطاعم الجامعية الأخرى؛
- استشارة أخصائي من أجل تقييم الوجبات التي تقدم للطلبة وإعطاء توجيهات في هذا الصدد؛
- بلغ عدد الوجبات المقدمة للطلبة بمختلف المطاعم الجامعية بالمملكة **8 254 686 وجبة** (الى حدود 16 مارس 2020)، أي بمعدل تقريبا 5000 وجبة يوميا بكل مطعم؛
- تقديم ما مجموعه **7077** قفة مؤونة لفائدة الطالبة الأجانب المقيمين في الأحياء الجامعية خلال فترة الحجر الصحي نتيجة لإغلاق المطاعم الجامعية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد.

الصحة الجامعية

- تعزيز المرافق والبنيات التحتية حيث تم برسم الموسم الجامعي 2019-2020 افتتاح وتجهيز المركز الصحي بالحي الجامعي الناظور وتوسعة المركز الصحي بالحي الجامعي وجدة؛

- تعزيز الطاقم الطبي للمراكز الصحية بالتحاق طبيب بالمركز الصحي بالحي الجامعي بوجدة وممرضة بالحي الجامعي سايس الأول؛
- تخصيص ما يفوق مليوني درهم لاقتناء الأدوية والمنتجات الصيدلانية برسم سنة 2019-2020؛
- إطلاق مجموعة من الحملات الطبية وأنشطة التثقيف الصحي وتضاعف مجهودات الحفاظ على نظافة المرافق واحترام شروط الصحة والسلامة العامة، خصوصا بعد الإعلان عن ظهور أول حالة إصابة بفيروس كورونا بالمملكة وتعميم مذكرة السيد الوزير المتعلقة بالتدابير الوقائية الواجب اتخاذها من أجل الحماية من تفشي فيروس كورونا المستجد.

التأمين الصحي الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة

- ارتفاع عدد المؤمنين من حوالي 351 116 خلال الموسم الجامعي 2018-2019 إلى 800 225 مؤمن خلال الموسم 2019-2020؛
- إصدار القرار الوزاري رقم 2217.19 بتحديد قائمة المؤسسات التي يخضع طلبتها لنظام التأمين الصحي الإجباري الأساسي عن المرض بتاريخ 04 يونيو 2019؛
- مواصلة تفعيل مكاتب استقبال ملفات العلاج المتواجدة على مستوى الأحياء الجامعية.

الأنشطة الرياضية والثقافية

- تنظيم مجموعة من الأنشطة الرياضية والثقافية خلال الموسم الجامعي 2019-2020. ونظرا لانتشار جائحة فيروس كورونا تم الغاء تنظيم مجموعة من الأنشطة الوطنية والدولية المبرمجة خلال هذه السنة. في المقابل، تم اعتماد مختلف وسائل التواصل الاجتماعي لتنظيم مجموعة من البطولات الرياضية الافتراضية، التي عرفت إقبالا كبيرا من طرف الطلبة حيث خصصت جوائز تقديرية الفائزين منهم.

مواكبة الإجراءات المتخذة من أجل التصدي لجائحة كورونا المستجد – كوفيد 19

- ضمان الحد الأدنى من التأطير الطبي بالمراكز الصحية السوسيو جامعية؛
- إفراغ الأحياء الجامعية من الطلبة والطالبات القاطنين المغاربة حفاظا على سلامتهم بعد إعلان حالة الطوارئ الصحية بالمملكة؛
- دعم وإيواء جميع الطلبة الأجانب القاطنين بالأحياء الجامعية والذين يبلغ عددهم أكثر من 1016 طالب طيلة فترة الحجر الصحي والسهر على حمايتهم وتقديم الخدمات وتلبية جميع احتياجاتهم؛
- تمكين الطلبة من أخذ أمتعتهم والقيام بإجراءات تجديد السكن أو المغادرة النهائية في احترام تام للتدابير الوقائية والاحترازية؛
- توفير السكن لطلبة كلية الطب والصيدلة وكلية طب الأسنان، المقيمين بالأحياء الجامعية خلال فترة الامتحانات؛
- إيقاف عملية الاطعام بتاريخ 16مارس 2020، مع الحرص على توفير مؤن غذائية للطلبة الأجانب الذين تم الاحتفاظ بهم إلى جانب الطلبة المغاربة القادمين من دور الأيتام وطلبة كلية الطب (السنة السادسة)؛
- إطلاق عملية تطهير وتعقيم واسعة، شملت مختلف مرافق الأحياء الجامعية؛
- إلغاء جميع التظاهرات الرياضية والأنشطة الثقافية المبرمجة حضوريا مع اعتماد وسائل التواصل الاجتماعي لتنظيم مجموعة من البطولات الرياضية الافتراضية؛
- إطلاق حملات تحسيسية لتوعية الطلبة بمخاطر فيروس كورونا المستجد – كوفيد 19 وطرق الحماية منه.

2.2. الارتقاء بجودة التعليم العالي وتحسين مخرجاته

✓ توطيد الإصلاح البيداغوجي

التحضير لتنزيل الورش الوطني الخاص بسلك البكالوريوس:

- تنظيم مجموعة من المناظرات واللقاءات لمناقشة مضامين نظام البكالوريوس وسبل تنزيله، منها:
  - المناظرة المغربية- الأمريكية حول: "الإصلاح البيداغوجي الوطني بالتعليم العالي: تنزيل البكالوريوس" وذلك يوم 07 يناير 2020، بكلية الطب والصيدلة بمراكش؛
  - اللقاء البيداغوجي الوطني حول: "البكالوريوس: جامعة متجددة من أجل طالب متفتح فاعل في تعلماته ومساره"، وذلك يوم السبت 08 فبراير 2020، بقصر المؤتمرات أبي رقراق الولجة –سلا؛
  - اللقاءات التواصلية الجامعية حول "نظام البكالوريوس".
- تتبع أشغال اللجنة الوطنية المكلفة بإعداد وحدات اللغات المتضمنة في الهندسة البيداغوجية الجديدة وتتبع الاجتماعات واللقاءات المخصصة لإعداد وحدات الكفايات الحياتية والذاتية.

اعتماد تدبير إلكتروني لمسطرة ولوج بعض مؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود

- اعتماد المنصة الوطنية الموحدة "توجيهي" (www.tawjihi.ma) في تدبير مسطرة الترشيح لولوج المدارس العليا للتكنولوجيا وكليات العلوم والتقنيات برسم الدخول الجامعي 2019-2020:
  - بلغ عدد المترشحين الذين تقدموا بطلباتهم لولوج هذه المؤسسات من خلال المنصة ما يزيد عن 80.000 مترشحا ومترشحة؛
  - تمت معالجة ما يزيد عن 1000 طلب لتغيير الاختيارات والشكايات، حيث تمت الاستجابة لحوالي 800 طلب بشكل إيجابي.
- اعتماد المنصة الوطنية "www.concoursmed.ma" للترشيح للمباراة المشتركة لولوج كليات الطب والصيدلة وكليتي طب الأسنان برسم 2020-2021.

تم إطلاق هذه المنصة في إطار تحسين عملية تدبير ولوج مؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المحدود، وحرصا على ضمان تكافؤ الفرص بين جميع المترشحين لولوج التكوينات في الطب والصيدلة وطب الأسنان، ومن أجل تقريب مراكز المباراة من مقرات سكنى حاملي شهادة البكالوريا خاصة في هذه الظروف الاستثنائية المرتبطة بتداعيات جائحة كوفيد-19 والتي تتطلب تقليل التنقلات بين مختلف جهات وعمالات وأقاليم المملكة.

✓ إرساء آليات للرفع من قابلية تشغيل خريجي التعليم العالي:

مهننة عروض التكوين وملاءمتها مع الحاجيات الاقتصادية والاجتماعية ولاسيما بمؤسسات التعليم العالي ذات الولوج المفتوح:

- إطلاق ورش النظام الجديد لسلك البكالوريوس:
  - تهيئ مشروع دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية الخاص بسلك البكالوريوس؛
  - بلورة مسالك نموذجية للسنتين الأوليتين لسلك البكالوريوس بتنسيق مع الشبكات المعنية.
- بلورة مسلك إجازة مهنية "التقنيات والإرشاد في التأمينات" في إطار التكوين بالتناوب بين الجامعة وشركة أكسا خدمات المغرب والذي انطلق العمل به برسم السنة الجامعية 2019-2020؛
- مواصلة تنفيذ البرنامج الحكومي "تكوين مدرس المستقبل" حيث تم اعتماد 37 مسلك برسم دورة 2019، وتنظيم اللقاء الوطني حول سلك الإجازة في التربية بمشاركة حوالي 86 فاعل. كما تم إعطاء الانطلاقة الرسمية لتفعيل والأجرأة الميدانية لبرنامج شراكة التعليم العالي – المغرب (HEP-M) بين وزارة التربية

الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي والوكالة الأميركية للتنمية الدولية بهدف تجويد التكوين الأساس لأساتذة وأستاذات التعليم الابتدائي.

إحداث مسالك جديدة للتكوين في المجالات الواعدة لمواكبة الأوراش الكبرى:

- تفعيل البرامج الوطنية المهيكلة للبلاد مثل "Ecosystèmes Industriels" قصد تطوير التكوينات في التخصصات المطلوبة؛
- وضع برنامج تكوين وتطوير الكفاءات اللازمة من أجل مواكبة البرنامج الوطني للإقلاع الصناعي، وإشراك المهنيين المعنيين في دراسة ومراجعة مشاريع مسالك؛
- مواصلة تفعيل العقد التنفيذي للفترة 2014-2020 من أجل تطوير التكوين والكفاءات اللوجيستيكية؛
- مواصلة تنفيذ اتفاقية الشراكة مع إدارة الدفاع الوطني بشأن التكوين والبحث العلمي؛
- التنسيق مع ممثلين عن وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة وأحد مكاتب الدراسة من أجل إعداد دراسة لتطوير التكوين في مجال العمل الاجتماعي؛
- تطوير عرض التكوين في علم القياس في بعض مؤسسات التعليم العالي كمدارس المهندسين وكليات العلوم والتقنيات وكليات العلوم والمدارس العليا للتكنولوجيا، بتعاون مع المعهد الألماني لعلم القياس (PTB) ووزارة الصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي والمختبر العمومي للتجارب والدراسات (LPEE) والمختبر الوطني لعلم القياس (LNM)؛
- التنسيق مع ممثلي الكتابة الدائمة للجنة الوطنية لمكافحة الفساد وممثلي الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها لمناقشة كيفية إدماج مكافحة الفساد في التكوينات الجامعية عن طريق برمجة مادة خاصة بمكافحة الفساد ضمن أسلاك الماستر والدكتوراه في القانون والاقتصاد؛
- إبرام اتفاقية شراكة بين الوزارة ومجلس المنافسة التي تهدف إلى الاعتماد على كفاءات الجامعات ومراكز البحث ببلادنا وخبرة مجلس المنافسة للتنظيم المشترك لدورات تكوينية في مجالات قانون واقتصاد المنافسة، وإشراك هذه الكفاءات في إنجاز دراسات قطاعية وعامة.

هيكلة وتطوير نظام الإعلام والمساعدة على التوجيه والتعريف بمنظومة التعليم العالي:

- إرساء نظام التوجيه النشيط بسلك البكالوريوس، من خلال إعداد التصور العام لمختلف محطات التوجيه ما بعد البكالوريا المقترحة في إطار مشروع الهندسة البيداغوجية لسلك البكالوريوس؛
- استقبال وتوجيه ما يزيد عن 3000 من التلاميذ والطلبة وأوليائهم من أجل تزويدهم بمعلومات حول التكوينات بمؤسسات التعليم العالي داخل الوطن وخارجه وعروض المنح الوطنية والأجنبية.

الرفع من قابلية تشغيل خريجي التعليم العالي:

- السهر على تتبع تعميم تجربة المراكز النموذجية لتنمية الكفاءات المهنية والوظيفية للطلبة "Career Centers" على جميع الجامعات ومؤسسات التكوين المهني:
  - تحويل جميع الخدمات والأدوات التي تم إعدادها من طرف البرنامج لمصالح الوزارة والسهر على ديمومتها وتطويرها؛
  - إحداث وحدة مركزية لتنسيق عمل هذه المراكز على الصعيد المركزي، ومواكبة الجامعات التي بدأت في إحداث هذه المراكز.

وقد بلغ عدد المستفيدين من خدمات المراكز النموذجية المحدثة ما يزيد عن 250.000 طالبا ومتدربا منذ افتتاح هذه المراكز سنة 2016 و2017 إلى حدود الآن (من بينهم حوالي 50.000 مستفيدا منذ شهر شتنبر2019). وسجلت البوابة الإلكترونية الوطنية لتنمية الكفاءات المهنية والوظيفية (www.careercenter.ma)، منذ إطلاقها خلال شهر

ماي 2016 إلى حدود الآن، 1.750.000 زيارة و 90.200 عضوية. كما أبرمت المراكز النموذجية ما يزيد عن 300 اتفاقية للشراكة مع المقاولات الفاعلة في الجهات الثلاثة التي تتواجد بها المراكز النموذجية.

- مواصلة إرساء النظام الوطني للطالب المقاول، حيث تم إعطاء الانطلاقة، خلال شهر يناير 2020، لمواكبة ما يزيد عن 700 طالبا بالقطبين النموذجين للرباط والدار البيضاء برسم الموسم الجامعي 2019-2020. وقد تم اعتماد المواكبة عن بعد للطلبة من طرف فرق القطبين وممثل الوزارة في إطار الاستمرارية البيداغوجية خلال فترة الطوارئ الصحية.

✓ **تعزيز دور التعليم العالي الخاص:**

- تشجيع إحداث جامعات ومؤسسات جديدة للتعليم العالي الخاص والرفع من جاذبية هذا القطاع من خلال الترخيص لفتح 09 مؤسسات جديدة ودراسة طلبات الحصول على اعتراف الدولة؛
- تطوير وتنويع عرض التكوين بمؤسسات التعليم العالي الخاص في مختلف الميادين والتخصصات وتحقيق تجانسه مع معايير الجودة المعمول بها؛
- استكمال المشاورات مع ممثلي مؤسسات التعليم العالي الخاص من أجل مراجعة النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالتعليم العالي الخاص؛
- الانخراط في الورش البيداغوجي الوطني الخاص بإصلاح سلك الإجازة. في هذا الإطار، تمت المساهمة في مختلف الملتقيات البيداغوجية الخاصة بسلك البكالوريوس، وإعداد مشروع دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك البكالوريوس بمؤسسات التعليم العالي الخاص والشريكة؛
- تطوير التدبير الإلكتروني لقيادة التعليم العالي الخاص، من خلال إغناء الموقع الالكتروني للوزارة بمعلومات أوفر يتم تحيينها باستمرار حول التعليم العالي الخاص؛
- إعداد منصة إلكترونية لاستقبال ملفات الطلبة وتيسير عملية سحب الشواهد المدرسية المصادق عليها في إطار العمل عن بعد في ظل التدابير الوقائية للحد من خطر انتشار وباء فيروس «كورونا المستجد".

✓ **توطيد النظام الوطني لضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي:**

- التحضير لانطلاق ورش التقييم المؤسساتي الذي سيهم 12 مؤسسة جامعية عمومية تم اقتراحها من طرف رؤساء الجامعات كتجربة نموذجية؛
- برمجة عملية التقييم الخارجي الذي سيقوم به خبراء الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي خلال شهر أكتوبر 2020 مباشرة عقب عملية التقييم الذاتي المنجزة.
- صدور المرسوم رقم 2.19.16 بتاريخ 23 يوليوز 2019 والصادر بالجريدة الرسمية عدد 6801 بتاريخ 5 غشت 2019، المتعلق بمعايير التقييم والذي سيمكن الوكالة من تفعيل التقييم المؤسساتي.
- رقمنة خدمات الوكالة الوطنية لضمان وتقييم جودة التعليم العالي والبحث العلمي؛
- المشاركة في مجموعة من الندوات واللقاءات الوطنية والدولية لتبادل الخبرات والتجارب.

3.2. دعم البحث العلمي والرفع من مردوديته وربطه بأهداف التنمية الشاملة

✓ **تحسين حكامة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والابتكار**

- إعداد مشروع مرسوم بإحداث المجلس الوطني للبحث العلمي والابتكار والذي يحدد مهامه وصلاحياته وأعضائه، بالإضافة إلى لجانه التقنية والموضوعاتية. (في طور المصادقة عليه بالأمانة العامة للحكومة)؛
- مواصلة تتبع إنجاز الدراسة المتعلقة بالبحث والتطوير والابتكار بالمقاولات المغربية ؛
- إعداد مشروع مرسوم يهم هيكلة البحث. (يوجد حاليًا 782 بنية بحث معتمدًة في 12 جامعة عمومية، تضم 253 فريقًا و492 مختبرًا و36 مركزًا للدراسة والبحث وشبكة جامعية واحدة)؛

- إعداد مشروع مرسوم يهم مراكز الدراسات بسلك الدكتوراه (في مرحلته الأخيرة). ويوجد حاليا 55 مركزا للدراسات بسلك الدكتوراه في الجامعات
- دعم البحث العلمي والابتكار عن طريق طلبات العروض الوطنية، تم خلال سنة 2019-2020:

• تتبع ومواصلة تمويل مشاريع البحث التي هي في طور الإنجاز:

- 186 مشروعا للبحث العلمي في المجالات ذات الأولوية بمبلغ إجمالي يناهز 300 مليون درهم ابتداء من سنة 2015؛
- 41 مشروعا للبحث-التنموي في إطار الشراكة مع مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط بمبلغ 90 مليون درهم ابتداء من سنة 2016؛
- 6 مشاريع في إطار النسخة الأولى لبرنامج دعم البحث العلمي حول النقل والسلامة الطرقية (بمبلغ 9.2 مليون درهم)؛
- 14 مشروع بحث في إطار النسخة الأولى في مجال تثمين النباتات الطبية والعطرية (بمبلغ 9 ملايين درهم)؛
- 53 مشروع بحث في مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية بمبلغ 30 مليون درهم ابتداء من سنة 2019.

• إطلاق تمويل 14 مشروع بحث جديد في إطار الدفعة الثانية من برنامج تثمين النباتات الطبية والعطرية بمبلغ 9 مليون درهم، ليصل إجمالي عدد المشاريع الممولة إلى 28 مشروعا بغلاف مالي قدره 18 مليون درهم منذ انطلاق البرنامج سنة 2019.

• إطلاق طلبات عروض جديدة:

- الإعلان عن طلبات العروض في إطار برنامج "الخوارزمي" بشراكة مع وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الأخضر والرقمي لتمويل مشاريع بحث في ميدان الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته بمبلغ يناهز 50 مليون درهم. توجد المشاريع حاليا في مرحلة التقييم؛
- إطلاق طلب عروض مشاريع للبحث في مجال السكن والتخطيط العمراني بشراكة مع مجموعة العمران بغلاف مالي يقدر ب 04 ملايين درهم. (تم التوصل ب 54 مشروعا وهي في طور التقييم)؛
- إطلاق وتمويل 53 مشروع بحث ذات الصلة بوباء كوفيد 19 بميزانية قدرها 10 ملايين درهم في مرحلة أولى، متبوعا ب 88 مشروعا في مرحلة ثانية من البرنامج بميزانية قدرها 10 ملايين درهم بشراكة مع الجامعات.

✓ **النهوض بالتميز في مجال البحث العلمي والابتكار:**

- مواصلة برنامج منح التميز في مجال البحث العلمي. (انتقاء 300 طلب للاستفادة من هذه المنحة لمدة 36 شهرا)؛
- مواصلة تخصيص (10) منح لمدة ثلاث سنوات في إطار التعاقد لإنجاز أبحاث للدكتوراه بتأطير مشترك بين الجامعة والمقاولة (Doctorat CIFRE/France-Maroc) وبتمويل مشترك بين هذه الوزارة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي الفرنسية؛
- إطلاق طلب ترشيحات لدعم بنيات البحث المتميزة. (تم التوصل ب 80 ترشيحا من طرف 11 جامعة)؛
- دعم 91 تظاهرة علمية بغلاف مالي قدره 1,8 مليون درهم وتنظيم تظاهرة "أطروحتي في 180 ثانية" بشراكة مع جامعة محمد الخامس بالرباط ودعم المكتب الشريف للفوسفاط؛
- إطلاق مبادرة وضع الأسس الأولى لخلق مكتب نقل التكنولوجيا؛

- تفعيل صفة سلطة الإيداع الدولية لحفظ سلالات الأحياء الدقيقة (ADI): التوصل ب 28 سلالة مودعة وفقا لمعاهدة بودابيست للشروع في مسطرة تسجيل براءات الاختراع في مجال الأحياء الدقيقة والتي تشرف عليها سلطة الإيداع الدولية (ADI).

✓ **تعزيز البنيات التحتية للبحث العلمي والابتكار:**

- مواصلة مشروع وضع النظام الوطني المندمج للمعلومات خاص بالبحث العلمي والابتكار؛
- التعاضد والإسهام في تقوية البنية التحتية الوطنية للبحث العلمي:
  - تعزيز القدرة التحليلية لوحدات الدعم التقني للبحث العلمي باقتناء معدات وأجهزة جديدة بمواصفات متقدمة؛
  - مواصلة العمل على تهيئة المختبرات للحصول عل شهادة الجودة الخاصة بالمختبرات؛
  - تعزيز خدمة "NOC-MARWAN"، بخوادم جديدة ستستخدم لاستضافة الخدمات المقدمة للجامعات؛
- تعزيز خدمات المعهد الوطني للجيوفيزياء.

✓ **تعميم المعلومة العلمية والتقنية ونشر أعمال البحث وتتبع المستجدات التكنولوجية:**

- بوابة المجلات العلمية المغربية (PRSM): تضم البوابة 112 مجلة علمية، أحدثت منها 14 مجلة في سنة 2019 كما تم تسجيل 560 000 زيارة من أكثر من 190 دولة؛
- إنتاج 8581 منشور علمي مفهرس في قاعدة المعطيات SCOPUS خلال سنة 2019 و5663 خلال الأسدس الأول من سنة 2020؛
- إنتاج 6182 منشور علمي مفهرس في قاعدة المعطيات WOS خلال سنة 2019 و 3464 خلال الأسدس الأول من سنة 2020؛
- الفهرس الوطني للأطروحات "توبقال": جمع 659 أطروحة خلال سنة 2019، يضم هذا الفهرس الوطني حاليا 11899 أطروحة وقد تم تسجيل 362 127 زيارة من أكثر من 216 دولة؛
- تنظيم 05 دورات تكوينية حول استعمال الموارد الإلكترونية عرفت مشاركة 287 مشاركة ومشارك؛
- بوابة " أطروحتي": تضم هذه البوابة 384 31 موضوع أطروحة، تسجيل 684 25 زيارة للبوابة من طرف أكثر من121 دولة؛
- كشف انتحال الأبحاث العلمية عبر برنامج Urkund: إحداث 140 20 حساب خلال سنة 2019 وإخضاع 471 10 وثيقة علمية للكشف من طرف هذا البرنامج؛
- توفير أكثر من 000 30 كتاب وأكثر من 4000 أطروحة بمكتبة المركز الوطني للبحث العلمي والتقني.

✓ **تثمين نتائج البحث العلمي والابتكار والشراكة مع القطاع الخاص:**

- مواصلة البرنامج الوطني لإنشاء مجمعات الابتكار (Cités de l'Innovation):
  - مواصلة تتبع ومواكبة أنشطة المجمعات الأربع الرائدة للابتكار بكل من مراكش وفاس والرباط وسطات؛
  - انطلاق العمل بمجمع للابتكار بجهة سوس ماسة والذي تم تدشينه من طرف صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله في 6 فبراير 2020؛
  - تحويل الوازرة لمبلغ 30 مليون درهم لكل من جامعة الحسن الاول-سطات وابن زهر -أكادير التزاما بمساهمتها المالية المنصوص عليها في الاتفاقيتين الخاصتين بإنشاء مجمع للابتكار بكل من سطات وسوس ماسة؛
  - تحضير الاتفاقيات الخاصة ب 4 مجمعات جديدة للابتكار مع جامعة محمد الأول وجامعة عبد المالك السعدي وجامعة ابن طفيل وجامعة السلطان مولاي سليمان.
- تطوير قدرات الجامعات المغربية في مجال تثمين نتائج البحث العلمي؛

- دعم وتشجيع براءات الاختراع بالجامعة المغربية:
- مواصلة تتبع تنفيذ البرنامج الوطني المتعلق ب "شبكة TISC لمراكز المعلومات التكنولوجية" بتنسيق مع المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية؛
- صياغة نموذج وطني في نسخة مفصلة وأخرى مختصرة، "لميثاق مؤسساتي في مجال براءات الاختراع بالجامعة المغربية"؛
- وصل مجموع طلبات براءات الاختراع إلى 108 طلب براءة اختراع مقدمة من طرف الجامعات ومراكز البحث من مجموع 192 طلب من أصل مغربي خلال سنة 2019.
- مواصلة دعم أنشطة الحاضنات الجامعية ومشاريع خلق المقاولات التكنولوجية الابتكارية:
- المساهمة في إنجاز أنشطة برنامج "الابتكار العالمي في مجال التكنولوجيا النظيفة المغرب-GCIP Maroc»؛
- المساهمة في إنجاز أنشطة برنامج "innov-idea" في نسخته الثانية.
- الشراكة بين الأوساط الأكاديمية والمحيط الاقتصادي والاجتماعي:
- تنظيم الدورة السادسة لجائزة التنافسية والشراكة بين الجامعة والمقاولة؛
- اقتراح مشروع اتفاقية تسمح بتقديم منح لمدة ثلاث سنوات في إطار التعاقد لإنجاز أبحاث للدكتوراه بتأطير مشترك بين الجامعة والمقاولة.
- توقيع اتفاقية – إطار، يوم الجمعة 19 يونيو 2020، تحدد الخطوط العريضة لشراكة استراتيجية بين الوزارة ومؤسسة المكتب الشريف للفوسفاط. تسعى هذه الشراكة إلى تشجيع البحث التنموي وتمويله، بهدف تحفيز البحث التطبيقي وكذا إحداث "المركز الوطني للرقمنة والتعليم عن بعد"، انطلاقا من الخبرة والتجربة التي راكمتها جامعة محمد السادس متعددة التقنيات في هذا الميدان.

✓ **النهوض بالتعاون الدولي في مجال البحث العلمي والتكنولوجي:**

- **التعاون المغربي – التونسي:**
- تقييم 168 مشروع لتمويل مشاريع بحث في إطار برنامجين للتعاون الثنائي في مجال البحث والابتكار؛
- مواصلة تمويل 21 مشروعا برسم 2019- 2020 في إطار برنامج التعاون المغربي التونسي (الخاص بحركية الباحثين).
- **التعاون المغربي - الفرنسي:**
- البرنامج المغربي-الفرنسي "PHC Toubkal": يصل عدد المشاريع التي هي في طور الإنجاز إلى 60 مشروعا.
- البرنامج الفرنسي-المغاربي«PHC Maghreb» : تم انتقاء 5 مشاريع برسم سنة 2021 ليصل العدد الإجمالي للمشاريع التي هي في طور الإنجاز إلى 12 مشروعا.
- التوصل ب 4 مشاريع جديدة في إطار برنامجMAROC CIFRE .
- **برنامج التعاون المغربي - الألماني:**(PMARS 3)
- التحضير مع الجانب الالماني للإعلان عن طلب عروض لتمويل مشاريع أبحاث تنموية (R&D) في إطار التعاون الثنائي المغربي- الألماني بميزانية قدرها 10 مليون درهم لهذا البرنامج من طرف الجانب المغربي؛
- مواصلة تمويل 10 مشاريع برسم 2019- 2020 في إطار برنامج التعاون المغربي الألماني الخاص فقط بحركية الباحثين.
- **برنامج البحث الاورو متوسطي بريما "PRIMA":**
- الإعلان عن طلبات العروض الثانية في شقيها 1 و2 (section 1 و section 2)،

- الإعلان عن طلبات العروض الثالثة لسنة 2020 في شقيها 1 و2 (section 1 وsection 2)، ويتم حاليا تقييم المشاريع الأولية المودعة.

- **البرنامج الأوروبي للبحث SUSFOOD-COREORGANIC»:**

- تم الإعلان عن طلب العروض الخاص بهذا البرنامج يوم 2 سبتمبر2019، وتصل ميزانية البرنامج إلى 9.6 مليون يورو، والميزانية المخصصة من قبل الوزارة إلى 400 ألف يورو؛
- من بين 12 مشروعا المختارة تم قبول 4 مشاريع تشمل فرق مغربية، كما احتل المغرب المرتبة الرابعة من أصل 18 من حيث المشاريع المنتقاة للتمويل.

- **البرنامج الأوروبي للبحث "FOSC":**

- تم الإعلان عن طلب العروض المتعلق بهذا البرنامج يوم 20 دجنبر2019. وتتمثل الميزانية المخصصة للبرنامج في 17 مليون يورو والميزانية المخصصة من قبل الوزارة 400 ألف يورو؛
- من بين 40 مشروعا أوليا الذي تم انتقاؤه لتقديم المشاريع الكاملة، يوجد 15 مشروعا بمشاركة 25 مؤسسة بحث وطنية.

- **البرنامج الأوروبي للبحث والابتكار" أفق 2020":**

- تنظيم خلال شهر مارس 2020 لمجموعة من الزيارات الميدانية لمجموعة من الجامعات والمؤسسات العمومية للبحث من أجل تحسيس وتشجيع الباحثين المغاربة على المشاركة في طلبات العروض المتعلقة بهذا البرنامج؛
- استفادة 09 مؤسسات وطنية من تمويل هذا البرنامج برسم سنة 2019-2020 (تمويل 08 مشاريع).

- **انخراط المغرب في المبادرات الدولية التي ترأسها الاتحاد الأوروبي لمواجهة جائحة كوفيد 19:**

- مساهمة المغرب في الاستجابة العالمية التي تم إطلاقها من طرف المفوضية الأوروبية في **مكافحة فيروس كورونا بمبلغ 3 ملايير يورو**. ويعد المغرب أكبر مساهم إفريقي في دعم الاستجابة العالمية لفيروس "كوفيد-19". كما يعتبر المغرب أحد البلدان الخمسة عشر التي تدعم حملة التبرعات في إطار الاستجابة العالمية إزاء الوباء، والرامية إلى ضمان ولوج عالمي للقاحات والعلاجات والاختبارات المتاحة للجميع؛
- مشاركة مجموعة من الباحثين المغاربة في اجتماع نظمه الاتحاد الأوروبي يوم 10 يونيو2020 متعلق بوضع شبكات دولية حول **مشاريع البحث المتعلقة ب كوفيد 19** والتي ضمت مجموعة من الباحثين من أوروبا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا. كما تم اختيار المغرب كممثل للقارة الأفريقية لتقديم جهوده في مجال البحث العلمي للتعامل مع وباء كوفيد 19.

- **مواصلة التعاون في ميدان التعليم العالي والبحث العلمي بين دول الحوار 5+5**

- **الاتحاد من أجل المتوسط:**

- تنظيم خلال شهر ماي وشهر يونيو 2020 مجموعة من الاجتماعات التنسيقية من طرف الاتحاد من أجل المتوسط واللجنة الأوروبية من أجل مناقشة الإجراءات الكفيلة **بمواجهة أزمة فيروس كورونا المستجد** (كوفيد-19) من خلال وضع برامج تخص البحث العلمي والابتكار؛
- تقديم ومناقشة تجربة الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط بخصوص وضع برامج خاصة بالبحث العلمي **لمواجهة جائحة كورونا**؛
- المصادقة على "المبادئ التوجيهية" الخاصة بالمنصة الإقليمية للاتحاد من أجل المتوسط حول البحث والابتكار، بالإضافة إلى الميادين ذات الأولوية للتعاون في مجال البحث والابتكار بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب البحر الأبيض المتوسط وكذا عرض عمل ودور مكتب المنصة الإقليمية الذي تم تعيين أعضائه؛
- انتخاب المغرب كعضو في مكتب المنصة وذلك للفترة الممتدة ما بين 2020 و2022.

- **الاتحاد الإفريقي**

في إطار التعاون العلمي والتكنولوجي بين الدول الإفريقية، شارك المغرب في الدورة الثالثة للجنة الفنية المتخصصة للتعليم والعلوم والتكنولوجيا بمقر الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا خلال الفترة من 10 إلى 13 دجنبر 2019. وكان الهدف من هذا الاجتماع هو استعراض جهود كل دولة من أجل تنفيذ استراتيجية التعليم القارية (CESA 16-25) واستراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا (STISA-2024). كما كانت مناسبة لصياغة مشاريع القرارات التي تم اعتمادها خلال اجتماع لقمة الاتحاد الأفريقي الذي انعقد خلال شهر يناير 2020.

- **الحوار السياسي رفيع المستوى بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي**

- المشاركة في اجتماع للحوار السياسي بين كبار مسؤولي الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي الذي انعقد ما بين 6 و8 نونبر 2019 بأديس أبابا، والذي كان مناسبة لمناقشة إمكانية الإعلان عن طلبات عروض لتمويل مشاريع البحث في مجال الأمن الغذائي والتغيرات المناخية والطاقة المستدامة.
- المشاركة في الاجتماع الافتراضي للحوار السياسي لكبار المسؤولين بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي حول العلوم والتكنولوجيا والابتكار والذي انعقد يوم 18 يونيو 2020. خلال هذا الاجتماع تم تحديد أربع ركائز لأنشطة البحث والتطوير لتعزيز التعاون بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي **لمكافحة فيروس كورونا المستجد (COVID -19)**؛
- المشاركة في الاجتماع الوزاري الأول للوزراء المكلفين بالبحث العلمي والابتكار بين الاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي الذي انعقد بتقنية الفيديو وذلك يوم 16 يوليوز 2020.

- **التعاون مع المنظمات الجهوية والدولية**

- المشاركة في أنشطة الشراكة والتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)، وذلك عبر المشاركة يوم 31 مارس 2020 في الندوة التي عقدتها عبر الإنترنت حول التعاون الإقليمي في مجال البحث العلمي والابتكار في المنطقة الأورو-متوسطية.
- تتبع مساهمة الوزارة في ميزانيات وأشغال المنظمات الجهوية والدولية الشريكة.

✓ **العمل المشترك مع بعض الجهات الفاعلة في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار**

ساهم القطاع برسم سنة 2019-2020 في عدة أنشطة ذات الصلة بالبحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار والتي تقوم بها بعض القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية.

4.2. تحسين حكامة منظومة التعليم العالي

✓ **تحيين النصوص القانونية المنظمة للقطاع**

- إصدار القانون الإطار رقم 17-51 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي والشروع في تنزيل مقتضياته؛
- الشروع في مراجعة القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي من أجل ملاءمته مع مقتضيات القانون الإطار 51.17؛
- سن نصوص تشريعية وتنظيمية جديدة لمواكبة تطور منظومة التعليم العالي والبحث العلمي.

✓ **تطوير آليات الحكامة:**

- إعداد التصميم المديري للاتمركز الإداري الخاص بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي؛
- إعداد المنظام الإداري للجامعات والمؤسسات الجامعية؛
- تعزيز آليات الرقابة الداخلية من خلال المفتشية العامة للوزارة.

✓ إرساء نظام معلوماتي شامل ومندمج حول المنظومة

- تطوير تطبيقات معلوماتية خاصة بالتدبير:
  - إحداث المنصة الإلكترونية "e-conges" الخاصة بتدبير الشواهد الإدارية؛
  - اعتماد المنصة الإلكترونية « E-concours » الخاصة بتوظيف بالموظفين الإداريين والتقنيين بالإدارة المركزية ابتداء من شهر أكتوبر 2019، كما تم تعميم « E-concours » الخاص بالأساتذة الباحثين والإداريين على الجامعات.
  - إحداث المنصة الإلكترونية « E- examen » الخاص بتدبير الامتحانات المهنية؛
  - برنامج معلوماتي خاص بمكتب الضبط: شرع العمل به منذ دجنبر 2019.
- تطوير الإدارة الإلكترونية وتوفير الخدمات للمواطنين:
  - إطلاق خدمة إلكترونية لفائدة حاملي البكالوريا لإيداع طلبات التسجيل في المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود وتتبعها (بالنسبة لكليات العلوم والتقنيات والمدارس العليا للتكنولوجيا)؛
  - تفعيل مشروع " المساعدة في إدارة المشاريع" (Assistance à maitrise d'ouvrage)
  - تطوير وإطلاق خدمة إلكترونية لإيداع طلبات معادلة الشهادات من طرف المواطنين؛
  - تطوير خدمة إلكترونية لإيداع طلبات اعتماد المسالك؛
  - إرساء نظام لتدبير طلبات تسجيل الطلبة الأجانب؛
  - إطلاق منصة لتحيين المرجعيات والتأكد من موثوقيتها من طرف الجامعات؛
  - تتبع مشروع نظام التغطية الصحية الخاصة بالطلبة؛
  - المشاركة في تتبع مشروع MUN-Maroc Université Numérique.

تطوير البنية التحتية والأمن المعلوماتي:

- اقتناء لوازم معلوماتية لفائدة المصلحة المركزية؛
- اقتناء عتاد معلوماتي وتجديد حق استعمال البرامج المعلوماتية المتعلقة بمنصة الأمن والخوادم الافتراضية.

✓ تطوير التعاون والشراكة على الصعيدين الوطني والدولي

- مواصلة دينامية التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف على المستوى الدولي، وتوطيده وفتح آفاق جديدة له؛
- تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال التعليم العالي والبحث العلمي؛
- تعزيز الحركية الطلابية: تدبير منح التعاون الدولي وتسجيل الطلبة الأجانب:
  - الإعلان عن 46 برنامجًا للمنح الدراسية عبر المنصة الإلكترونية المخصصة لإدارة هذه البرامج (https://mabourse.enssup.gov.ma)؛
  - الرفع من عدد منح التعاون والإعلان عن برامج منح جديدة؛
  - ضمان أكبر نسبة ممكنة من المقاعد البيداغوجية لفائدة الطلبة الأجانب المرشحين من قبل الوكالة المغربية للتعاون الدولي أو من وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي:
    - استقبال 6320 طلب ترشيح (زيادة بنسبة 26% مقارنة مع حصيلة السنة الماضية 2018-2019)؛
    - تسجيل 5781 طالب مرشح؛
    - 4958 طالب مرخص من 75 دولة شريكة مقارنة مع حصيلة السنة الماضية (3426 طالب مرخص أي بزيادة بنسبة 44,7%)؛
    - ترخيص 86% من الطلبة المرشحين مقارنة مع حصيلة السنة الماضية (68,5% من الطلبة مرخصين)؛
    - 86% من الطلبة الأجانب المرخصين برسم الموسم الجامعي 2019-2020 ينحدرون من القارة الإفريقية.

✓ **التصدي لجائحة كورونا المستجد – كوفيد 19:**

من أجل التصدي **لوباء فيروس كورونا المستجد**، تم العمل على اتخاذ تدابير تواصلية و إجراءات احترازية شاملة بالمؤسسات والأحياء والمطاعم الجامعية التابعة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي. في هذا الإطار تم:

- تشكيل لجنة داخلية تسهر على تتبع وتنفيذ إجراءات الوقاية من فيروس كورونا المستجد – كوفيد 19 سواء على المستوى المركزي أو على مستوى الأحياء الجامعية؛
- إعداد دليل عملي شامل للإجراءات الوقاية الضرورية التي يتعين على الإدارة والموظفين و المرتفقين الالتزام بها؛
- توفير أدوات الحماية من فيروس كورونا (أجهزة قياس الحرارة، الكمامات، حاويات القمامة، معقمات الأحذية، المطهرات والمعقمات الكحولية...)؛
- التطهير والتعقيم المستمر لمرافق الإدارة المركزية؛
- إعداد مجموعة من الدعائم التواصلية التحسيسية الخاصة بطرق الوقاية من فيروس كورونا؛
- إعداد استمارة التتبع والمراقبة اليومية تشرف عليها لجان اليقظة المركزية والمحلية بالأحياء الجامعية؛
- تنسيق الجهود مع القطاعات الشريكة لتفعيل إجراءات الوقاية من فيروس كورونا ومواجهة انتشاره.

✓ **تدبير الموارد البشرية والمالية بالقطاع**

الموارد البشرية

- توظيف **1338 إطار** يتوزعون كالتالي:
  - 344 منصب مالي جديد خاص بتوظيف الأساتذة الباحثين سنة 2020؛
  - 652 خاصة بتوظيفات الأساتذة من الموظفين الدكاترة؛
  - 342 إطار إداري وتقني؛
- ترسيم 666 متدرب.
- استفادة 7234 إطار من الترقية في الرتبة والدرجة و1564 استفادوا من تغيير الإطار.
- تسوية التعيينات بالنسبة ل 126 منصب للمسؤولية بالإدارة المركزية والمؤسسات الجامعية.

ميزانية القطاع برسم السنة المالية 2020

- تمثل مجموع الميزانية المخصصة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي **4,75% من الميزانية العامة للدولة**؛
- عرفت ميزانية القطاع زيادة بلغت نسبتها 11,13% مقارنة مع ميزانية سنة 2019، حيث انتقلت من 11 315 303 000 درهم سنة 2019 إلى 12 574 750 000 درهم سنة 2020؛
- بلغت الاعتمادات المسجلة بميزانية التسيير ما مجموعه 11 213 970 000 درهم خلال السنة المالية 2020؛
- عرفت الاعتمادات المسجلة بميزانية الاستثمار خلال السنة المالية 2020 استقرارا مقارنة مع ميزانية 2019 في ما مجموعه 1 360 780 000 درهم.

ثانيا: آفاق السنة الجامعية 2020-2021

1. توقعات تطور مؤشرات التعليم العالي برسم سنة 2020-2021

- بلغ عدد الحاصلين على شهادة البكالوريا **292.579** تلميذا، خلال سنة 2020، مقابل **280409** سنة 2019، مسجلا بذلك ارتفاعا بلغت نسبته **4,34%**؛
- من المرتقب أن ينتقل عدد الطلبة بالتعليم العالي من **1 009 596** طالبا خلال السنة الجامعية 2019-2020، إلى **1 079 329** طالبا خلال سنة 2020-2021، أي بزيادة تقدر بنسبة **6,9%**؛

- من المتوقع أن يعرف **عدد الطلبة الجدد** بالتعليم العالي ارتفاعا ب **6,46%** حيث سينتقل من **278122** طالبا جديدا سنة 2019-2020 إلى **296 082** طالبا جديدا سنة 2020-2021؛
- يرتقب أن يسجل **عدد الطلبة الجدد بالتعليم العالي الجامعي العمومي** **زيادة بنسبة 5,77%**، حيث سينتقل من **257 782** طالبا جديدا خلال 2019-2020 إلى **272 652 طالبا جديدا** سنة 2020-2021؛
- يتوقع أن ينتقل **مجموع الأساتذة الدائمين** بالتعليم العالي بمكوناته الثلاثة من **20323** سنة 2019-2020 إلى **21 270** سنة 2020-2021 بزيادة قدرها **4,7%**.
- يتوقع أن يصل **عدد الإداريين** إلى **14 386** سنة 2020-2021 مقابل **14278** سنة 2019-2020.
- من المرتقب أن تبلغ نسبة التأطير البيداغوجي بالتعليم العالي الجامعي العمومي **63 طالباً لكل أستاذ** على الصعيد الوطني خلال السنة الجامعية 2020-2021، مقابل 62 طالبا لكل أستاذ سنة 2019-2020.
- لتحسين نسبة التأطير البيداغوجي على الصعيد الوطني بنقطتين لتبلغ **60** طالبا لكل أستاذ عوض **62** طالبا لكل أستاذ الملاحظة سنة 2019-2020، يستلزم **توفير 913 أستاذا إضافيا** كحد أدنى لتحسين نسب التأطير البيداغوجي في الميادين التي تعرف اكتظاظا ولتغطية حاجيات المؤسسات الجديدة وتلك التي لم تستكمل بعد بنيتها البيداغوجية؛
- من المتوقع أن تبلغ **نسبة التأطير الإداري** **171 طالبا** لكل إداري كمعدل وطني، بالنسبة لسنة 2020-2021 مقابل 157 طالبا لكل إداري سنة 2019-2020؛
- تقدر **الحاجيات ب 652 منصبا ماليا** من أجل تحسين التأطير الإداري بأربع نقط، ليبلغ 153 طالب لكل إداري كمعدل وطني (241 بالمؤسسات ذات الولوج المفتوح و45 بالمؤسسات ذات الولوج المحدود)؛
- يرتقب أن تستقر **الطاقة الاستيعابية للجامعات العمومية** في **518.896 مقعدا**.

2. مستجدات الدخول الجامعي 2020-2021 والأوراش ذات الأولوية

1.2. مواصلة توفير الشروط الكفيلة بتحسين الولوج والدراسة بالتعليم العالي

✓ **مواصلة توسيع العرض في إطار سياسة القرب وتكافؤ الفرص**

- فتح معهد مهن الرياضة بالقنيطرة،
- فتح المدرسة العليا للتربية والتكوين بوجدة؛
- برمجة تقسيم 3 مؤسسات على الشكل الآتي:

- تقسيم كلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية التابعة لجامعة الحسن الأول سطات إلى كلية العلوم القانونية والسياسية وكلية الاقتصاد والتدبير.
- تقسيم كلية الآداب والعلوم الإنسانية التابعة لجامعة ابن طفيل بالقنيطرة إلى كلية اللغات والآداب والفنون وكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- تقسيم كلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية التابعة لجامعة ابن طفيل بالقنيطرة إلى كلية العلوم القانونية والسياسية وكلية الاقتصاد والتدبير.

✓ **اتخاذ التدابير اللازمة لإتمام الموسم الجامعي 2019-2020 والإعداد للدخول الجامعي 2020-2021**

من أجل استكمال الموسم الجامعي 2019-2020 والإعداد الناجح للدخول الجامعي 2020-2021 تم اتخاذ مجموعة من التدابير الاحترازية التي من شأنها تقوية السلامة بكل مسؤولية وبشكل استباقي، مع مراعاة التطور الذي تعرفه الحالة الوبائية وطنيا وجهويا، وذلك حفاظا على صحة الطالب والأستاذ والموظف الإداري والتقني:

- اتخاذ إجراءات مواكبة لاجتياز امتحانات الدورة الربيعية المؤجلة والتي تقرر إجراؤها ابتداء من أوائل شهر شتنبر 2020 ومنتصف شهر أكتوبر2020. فعلى مستوى المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود سيتم تقييم المعارف والكفايات عن بعد. أما فيما يتعلق بالمؤسسات ذات الولوج المفتوح، فسيتم تقييم المعارف والكفايات حضوريا مع الرفع من عدد مراكز إجراء الامتحانات وتقريبها من الطلبة من خلال تنظيم الامتحانات في مدن جامعية مختلفة تفاديا للتنقلات ؛
- تحضير الدخول الجامعي 2020-2021 واعتماد مجموعة من المساطر لضمان تسجيل الطلبة الجدد وإعادة تسجيل الطلبة القدامى في مختلف المؤسسات والمستويات؛
- تبني نموذج بيداغوجي يزاوج بين التعليم عن بعد والتعليم الحضوري بالنسبة للدخول الجامعي 2020 -2021 حيث ستنطلق الدراسة ابتداء من منتصف شهر أكتوبر 2020، مع إعطاء الإمكانية للطلبة لاختيار إما التعليم عن بعد أو التعليم الحضوري في مجموعات صغيرة، أو الجمع بينهما.

وسيواكب التعليم الحضوري مجموعة من التدابير الاحترازية، بتنسيق تام مع السلطات العمومية المختصة، بغية تعزيز الوقاية والسلامة الصحية، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات مهمة لتيسير وتحسين عملية التعلم:

- تقنين التعليم عن بعد (مراجعة دفاتر الضوابط البيداغوجية الوطنية – مأسسة التقييم عن بعد، ...)؛
- تحفيز وتشجيع الأساتذة الباحثين على توفير وإنتاج موارد بيداغوجية رقمية (موارد تلفزية وسمعية، ...)؛
- مواكبة الأساتذة الباحثين عبر التكوين المستمر الملائم في مجال التعليم عن بعد والبيداغوجية الرقمية؛
- تجهيز المؤسسات الجامعية باستديوهات لتصوير وتسجيل الدروس؛
- تفويج الطلبة عبر مجموعات صغيرة مع دراسة إمكانية توسيع المدة اليومية للعمل بالمؤسسات الجامعية (عدم الاقتصار على التوقيت العادي)؛
- ضرورة ترصيد المكتسبات المحققة خلال فترة الحجر الصحي مع التركيز على الجودة؛
- توفير الموارد البيداغوجية للطلبة (المطبوعات) بالمجان قبل بداية الدراسة؛
- عرض طبيعة الدروس (حضوري أو عن بعد) في الجداول الزمنية؛
- تشجيع الجامعات على إحداث وإطلاق قنوات تلفزية أو إذاعية عبر الويب؛
- منح كل طالب عنوان بريد الكتروني مؤسساتي، لولوج الموارد البيداغوجية الرقمية المتوفرة لدى الجامعة؛
- التفكير في إطلاق برنامج "INJAZ-Covid" بهدف تمكين طلبة التعليم العالي، خصوصا منهم المنحدرين من أسر ذوي إمكانيات مادية محدودة، من الحصول على الأجهزة الضرورية (حاسوب، لوحة إلكترونية، هاتف ذكي) والاستفادة من خدمة الانترنيت بأسعار تفضيلية؛
- تشجيع الاستثمار في عملية التحول الرقمي؛
- تشجيع استمرارية بث التكوينات عبر القنوات الوطنية والإذاعات الجهوية؛
- تكليف شبكات كليات العلوم والعلوم والتقنيات ومدارس المهندسين بإيجاد الصيغ الملائمة لتوفير الأعمال التطبيقية عن بعد في سياق الاستفادة من تجربتي EXPERES و ExAO.

✓ **تعزيز خدمات الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة**

على مستوى المنح

- توسيع قاعدة المنوحين، حيث يرتقب أن يصل عدد منح التعليم العالي برسم الموسم الجامعي 2020-2021 إلى **415000 منحة** ويبقى هذا العدد رهينا بتوفير الميزانية الضرورية لذلك؛
- المرور الكلي لرقمنة خدمة البوابة الالكترونية www.boursessup-etranger.onousc.ma لتمكين الطلبة الذين يتابعون دراستهم بالخارج من إيداع طلبات المنح؛

- تفعيل النظام المعلوماتي الجديد لتدبير المنح.

على مستوى الإيواء

- تفعيل النظام المعلوماتي الخاص بالإيواء؛
- مواصلة استكمال مشاريع تتعلق ببناء أحياء جامعية جديدة مبرمجة أو في طور الإنجاز في الفترة الممتدة ما بين سنة 2017 إلى 2023. في حين سيظل افتتاح الأحياء الجامعية رهينا بقرارات السلطات المعنية حسب تطور الحالة الوبائية ببلادنا وبكل جهة. كما ستتم مواصلة المجهودات للبحث عن شركاء جدد لتحسين الطاقة الإيوائية مستقبلا.

على مستوى الإطعام

- العمل على تعميم نظام البطائق الإلكترونية على مستوى باقي الأحياء الجامعية؛
- ضمان جاهزية كل من المطعمين الجامعيين بتطوان وطنجة.

على مستوى التغطية الصحية

- الاستمرار في الرفع من عدد المنخرطين في نظام التأمين الصحي الإجباري الأساسي عن المرض؛
- برمجة حملة تواصلية للتعريف بنظام التأمين الصحي الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالطلبة عبر تقنيات المناظرة (webinaire).
- العمل على تحيين المعطيات المتعلقة بلائحة مؤسسات التعليم العالي من أجل تمكينها من الانخراط في نظام التغطية الصحية؛
- الاستمرار في تجهيز مكاتب استقبال ملفات العلاج المتواجدة على مستوى الأحياء الجامعية.

على مستوى الأنشطة الرياضية والثقافية الجامعية

- اعتماد وسائل التواصل الاجتماعي لتنظيم مجموعة من الأنشطة الثقافية والرياضية الافتراضية.

كما تتميز السنة الجامعية 2020-2021 بانخراط قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في تنزيل **ورش تعميم التغطية الاجتماعية**، من خلال مواصلة الجهود من أجل تحسين مستوى حياة الطلبة، عبر:

- تعزيز نظام الدعم الاجتماعي للطلبة من خلال الاستمرار في نهج سياسة توسيع قاعدة المنوحين؛
- تعميم وتجويد خدمة التغطية الصحية لفائدة الطلبة؛
- تعزيز نظام "قرض الطالب" بشروط تفضيلية في إطار العلاقة مع الأبناك؛
- تشجيع الشراكات لتمكين الطلبة من الحصول على أجهزة إلكترونية والربط بشبكات الانترنيت بأثمنة مشجعة؛
- تقوية الشراكات مع مختلف القطاعات والمؤسسات المعنية بالحقل الثقافي والرياضي لتمكين الطلبة من ولوج المعارض والمسارح ودعم الأنشطة الجامعية الثقافية والرياضية؛
- خلق مؤسسات جهوية تابعة للمكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية تتكفل بإيواء وإطعام المستحقين من الطلبة، وذلك بشراكة مع الجماعات المحلية والمهنيين التابعين للقطاع؛
- إبرام اتفاقيات مع شركات ومطاعم خاصة من أجل تمكين الطلبة من ولوج خدماتها بأثمنة تفضيلية.

2.2. تحسين جودة التعليم العالي

✓ **ملاءمة العرض التربوي بالجامعات للمساهمة في "خطة إنعاش الاقتصاد الوطني"**

- تعزيز آليات التنسيق مع القطاعات المعنية بتنزيل "خطة إنعاش الاقتصاد الوطني " من أجل تكوين الموارد البشرية المؤهلة والمتخصصة التي تستجيب لحاجياتها ؛

- تطوير المؤسسات ذات الولوج المفتوح للرفع من مردوديتها الداخلية والخارجية من خلال استكمال الورش الوطني للإصلاح البيداغوجي؛
- ربط مؤسسات تكوين الأطر بالجامعات.

✓ **تطوير التعليم عن بعد**

- مأسسة التعليم عن بعد من خلال تنزيل مقتضيات القانون الإطار 51.17، خاصة المادة 33 منه. كما سيتم العمل على توفير التجهيزات وبرامج التكوين المستمر في البيداغوجية الرقمية، وتكوين الأطر الإدارية والتقنية العاملة في ميدان التعليم عن بعد،....؛
- مواكبة كل جامعة لخلق مسلك إشهادي عن بعد، على المدى القريب؛
- خلق جامعة وطنية افتراضية على المدى المتوسط؛
- إحداث وتفعيل "المركز الوطني للرقمنة والتعليم عن بعد " بموجب اتفاقية - إطار لشراكة استراتيجية موقعة مع المكتب الشريف للفوسفاط.

تشجيع المشاريع المقاولاتية للطلبة

- تمكين الطلبة الحاملين لصفة "الطالب-المقاول" من الاستفادة بشكل تفضيلي من الدعم والمواكبة والتمويل (برنامج "انطلاقة" نموذجا)؛
- إحداث آلية لتمكين الطلبة الحاملين لصفة "الطالب-المقاول" من بعض الخدمات الاجتماعية، لا سيما التغطية الصحية لمدة سنة إضافية بعد التخرج من الجامعات.
- إعداد برنامج لقافلة وطنية لتقديم النظام الوطني للطالب المقاول بمختلف الجامعات برسم الدخول الجامعي 2020-2021. وسيتم الشروع في تفعيله مباشرة بعد انتهاء فترة الطوارئ الصحية "كوفيد 19".

✓ **اعتماد منصات القبول الإلكتروني الموحد لتدبير الترشيح لولوج بعض المؤسسات ذات الولوج المحدود:**

- توسيع الاعتماد على منصة "توجيهي" لتدبير الترشيح لولوج مجموعة من المؤسسات برسم الدخول الجامعي 2020-2021 (بالإضافة إلى المدارس العليا للتكنولوجيا وكليات العلوم والتقنيات). يتعلق الأمر ب:
  - المدارس الوطنية للتجارة والتسيير (ENCG)؛
  - المدارس الوطنية للعلوم التطبيقية (ENSA)؛
  - المدرستان الوطنيتان العليتان للفنون والمهن (ENSAM)؛
  - المدرسة الوطنية العليا للفن والتصميم (ENSAD).
- تطوير المنصة الوطنية "www.concoursmed.ma" للترشيح للمباراة المشتركة لولوج كليات الطب والصيدلة وكليتي طب الأسنان.

✓ **تشجيع التعليم العالي الخاص:**

- الرفع من جاذبية التعليم العالي الخاص ، خصوصا بالمناطق التي تفتقر لمؤسسات التعليم العالي، وذلك عن طريق تبسيط المساطر وتقديم تحفيزات من أجل تشجيع الاستثمار في هذا القطاع؛
- إصلاح التعليم العالي الخاص وفق مقتضيات القانون الإطار 51.17 وخصوصا المادة 14 والمادة 44.

✓ **إطلاق عملية التقييم المؤسساتي**

- انطلاق التجربة النموذجية لتقييم 12 مؤسسة جامعية عمومية، حيث ستقوم هذه المؤسسات بعملية التقييم الذاتي (التي كانت مبرمجة من ابتداء من فاتح يوليوز وإلى غاية متم شهر شتنبر 2020)؛
- إجراء عملية التقييم الخارجي الذي سيقوم به خبراء الوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي ابتداء من شهر أكتوبر 2020 والتي ستعقب عملية التقييم الذاتي.

3.2. النهوض بالبحث العلمي والابتكار

✓ تحسين حكامة المنظومة الوطنية للبحث العلمي والابتكار

- إحداث مجلس وطني للبحث العلمي والابتكار من أجل إرساء منظومة وطنية مؤسساتية مندمجة وتعزيز التنسيق بين القطاعات الحكومية؛
- إعداد الشق المتعلق بالبحث العلمي والابتكار ضمن مشروع تعديل القانون 01.00 المتعلق بالتعليم العالي؛
- تحيين وتطوير الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والابتكار وملاءمتها مع الرؤية الاستراتيجية والقانون الإطار 51.17؛
- مواصلة هيكلة البحث العلمي والابتكار وفق معايير وطنية، وفي إطار كتل مشتركة وازنة (تجميع البنيات والكفاءات في مراكز ومختبرات)؛
- إحداث اللجنة الوطنية لأخلاقيات العلوم والتكنولوجيا؛
- تحيين الاتفاقية المتعلقة ببرنامج "فينكوم" مع إيجاد الموارد المالية اللازمة؛
- دعم البحث العلمي عبر طلبات عروض جديدة لتمويل مشاريع البحث العلمي في المجالات ذات الأولوية؛
- مواصلة تبسيط المساطر الإدارية والمالية لصرف الميزانية (بما فيها تحيين القرار المشترك واعتماد المراقبة المصاحبة)؛
- تنويع مصادر التمويل من خلال الانفتاح على القطاعات الوزارية والجهات والقطاع الخاص؛
- دراسة إمكانية وضع إجراءات ضريبية تحفيزية لتشجيع المقاولة على تمويل المشاريع في البحث (مع وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة).

✓ تحسين الدراسات بسلك الدكتوراه والنهوض بالتميز في مجال البحث العلمي والابتكار

- مراجعة دفتر الضوابط البيداغوجية الوطنية لسلك الدكتوراه؛
- وضع إطار قانوني لمراكز الدراسة بسلك الدكتوراه؛
- وضع إطار قانوني للطالب الباحث والباحث ما بعد الدكتوراه؛
- العمل على تعزيز النشر في المجلات العلمية المحكمة خاصة في: الآداب والعلوم الإنسانية والفنون والعلوم القانونية والاقتصادية والتسيير (إحداث خلية للترجمة العلمية بالمركز الوطني للبحث العلمي والتقني)؛
- العمل على تعزيز تصنيف الجامعات المغربية على الصعيد العالمي؛
- العمل على إنشاء التصنيف الوطني للجامعات.

✓ تعزيز البنيات التحتية للبحث العلمي والابتكار وتشجيع استعمالها المشترك

- مواصلة وضع نظام وطني مندمج للمعلومات خاص بالبحث العلمي والابتكار؛
- تطوير وتعزيز وحدات الدعم التقني للبحث العلمي ومواكبة الجامعات في إحداث شبكة وطنية؛
- تعزيز آليات وخدمات التواصل والإعلام العلمي والتقني.

✓ تعزيز آليات تثمين نتائج البحث العلمي والتكنولوجي والابتكار

- مواصلة إحداث مجمعات الابتكار بالجامعات والعمل على وضع آليات ناجعة لتدبيرها؛
- إنهاء إنجاز الدراسة المتعلقة بالبحث العلمي والابتكار داخل المقاولات المغربية؛
- مواصلة دعم وتشجيع براءات الاختراع بالجامعة المغربية وتطوير أنشطة تدبيرها وتسويقها؛
- إطلاق طلبات عروض بشراكة مع مؤسسة OCP من أجل تمويل مشاريع نقل التكنولوجيا وإنشاء المقاولات المبتكرة؛

- إحداث منح للقيام ببحوث مشتركة بين الجامعات والمقاولات المغربية عبر تشجيع التعاقد الأكاديمي بينهما؛
- تنظيم دورة جديدة لجائزة التنافسية وجائزة الشراكة بين الجامعة والمقاولة؛
- مواصلة دعم أنشطة الحاضنات الجامعية ومشاريع المقاولات التكنولوجية الابتكارية.

✓ **تعزيز الشراكة والتعاون على المستويين الوطني والدولي في مجالات العلوم والتكنولوجيا**

- الإعلان عن المشاريع التي تم انتقاؤها في إطار التعاون الثنائي المغربي التونسي وانطلاق تمويلها؛
- الإعلان عن طلبات عروض جديدة في إطار التعاون الثنائي المغربي الألماني؛
- توقيع مذكرة تفاهم في مجال البحث العلمي والابتكار من أجل تمويل مشاريع البحث المشتركة في الميادين ذات الأولوية وتشجيع حركية الأساتذة والطلبة الدكاترة مع كل من: إسبانيا والبرتغال وإيطاليا وهنغاريا؛
- الإعلان عن المشاريع التي تم انتقاؤها في إطار البرنامج الأورومتوسطي"PRIMA" برسم 2020 وانطلاق تمويلها؛
- تنظيم دورات تكوينية قصد تشجيع المشاركة المغربية في طلبات العروض (PRIMA، البرنامج الأوروبي أفق 2020، البرنامج الأوروبي Horizon Europe 2021-2027 ...)؛
- إعداد مشروع طلب تخويل المغرب صفة "بلد شريك" في البرنامج الأوروبي للبحث والابتكار "Horizon Europe 2021-2027 ؛"
- تنظيم الاجتماع التاسع للجنة البحث والابتكار ولجنة تدبير الاتفاق العلمي والتكنولوجي بين المغرب والاتحاد الأوروبي؛
- إنشاء نقط الاتصال الموضوعاتية وتحيين شبكة نقط الاتصال المؤسساتية؛
- الإعلان عن طلبات العروض الرابعة المتعلقة بالبرنامج الأورومتوسطي بريما "PRIMA" في شقيها الأول والثاني المتعلقة بالشراكة في مجال البحث والابتكار في المنطقة المتوسطية؛
- إطلاق تمويل مشاريع البحث في إطار البرنامج الأوروبي CoreOrganic؛
- انتقاء وتمويل مشاريع البحث في إطار البرنامج الأوروبي FOSC؛
- الإعلان عن طلب العروض المتعلقة بالبرنامج الأوروبي للبحث "BIOVIVERESTORE" في مجال الحفاظ على النظم البيئية بهدف الحماية ضد المخاطر والآثار المرتبطة بالتدهور البيئي؛
- الإعلان عن طلب العروض المتعلقة بالبرنامج الأوروبي للبحث "LEAP-RE" في ميدان الطاقات المتجددة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي؛
- مواصلة تتبع تمويل مشاريع البحث في إطار البرنامج الأورومتوسطي PRIMA والبرنامج الأوروبي ERANETMED والبرنامج الأوروبي ARIMNET؛
- توطيد التعاون والشراكة مع الدول الأورومتوسطية في إطار الاتحاد من أجل المتوسط؛
- تعزيز التعاون والشراكة مع الدول الافريقية في إطار الاتحاد الافريقي؛
- تطوير التعاون مع المنظمات الجهوية والدولية (اليونسكو والإيسيسكو والألكسو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والاتحاد الإفريقي، واتحاد دول جنوب شرق آسيا ودول حوار 5+5 وفي مجال الفيزياء النووية (CERN))، وذلك في إطار تفعيل اتفاقيات الشراكة المبرمة بين المغرب وهذه المنظمات.

4.2. تحسين حكامة المنظومة

✓ **مواصلة إرساء نظام معلوماتي شامل ومندمج حول المنظومة**

- تطوير الإدارة الإلكترونية وتوفير الخدمات للمواطنين:

- تطوير خدمة إلكترونية لفائدة حاملي البكالوريا من أجل التوجيه ولإيداع طلبات التسجيل في المؤسسات الجامعية ذات الولوج المفتوح وتتبعها؛
- تطوير نظام لتدبير طلبات اعتماد المسالك؛
- توسيع العرض فيما يخص الخدمة الإلكترونية لفائدة حاملي البكالوريا لإيداع طلبات التسجيل في المؤسسات الجامعية ذات الولوج المحدود وتتبعها؛
- تطوير نظام لتدبير طلبات معادلات الشواهد؛
- إطلاق نظام لتوفير المعلومات الخاصة بالتعليم العالي الخاص وتتبع تسجيل الطلبة بهذه المؤسسات؛
- اعتماد مرجعيات ومصنفات موحدة وطنيا بالنسبة الأنظمة المعلوماتية ولبروتوكولات تبادل المعلومات وتطوير نظام لتدبيرها؛
- إرساء الأنظمة الخاصة بتدبير طلبات المنح للدراسة بالخارج؛
- إرساء النظام الخاص بتدبير المراسلات؛
- تطوير البوابة الإلكترونية لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي؛
- القيام بالدراسة المبدئية حول نظام المعلومات للبحث العلمي وتطوير الخدمات الأولية لفائدة المستفيدين.

▪ تطوير البنية التحتية للخوادم وتحسين أنظمة الأمن المعلوماتية:

- اقتناء نظام التتبع والمراقبة المعلوماتية للخوادم (solution de traçabilité)؛
- تقييم وافتحاص نظام الأمن المعلوماتي؛
- اقتناء عتاد ولوازم معلوماتية لفائدة المصلحة المركزية.

▪ مواصلة تطوير تطبيقات معلوماتية خاصة بتدبير الموارد البشرية:

- منصة الكترونية خاصة بالوضعية الإدارية للموظفين؛
- تطبيق معلوماتي لتدبير الشواهد الإدارية.

✓ **تسريع إصدار النصوص القانونية قيد الإعداد والدراسة**

- مراجعة وتحيين القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي، وما يرتبط به من نصوص تنظيمية من مراسيم وقرارات، قصد ملاءمته مع مقتضيات القانون الإطار 51.17؛
- تعديل القانون رقم 80.12 المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم وضمان جودة التعليم العالي والبحث العلمي، ومراجعة النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة لمهام التقييم لمواءمتها مع المقتضيات المنصوص عليها في قانون الإطار رقم 51.17؛
- استصدار النصوص التنظيمية المتعلقة بالإطار الوطني المرجعي لعمليات الإشهاد والمعادلة بين الشهادات والتصديق على المكتسبات المهنية والحرفية مع تحديد الهيئة الوطنية المستقلة التي تحدث لهذا الغرض؛
- إعداد واستصدار الإطار التشريعي المحدد للتوجهات العامة والسياسات العمومية المتعلقة بمكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ولاسيما القواعد المتعلقة بهيكلتها ونظام حكامتها وآليات التنسيق وإقامة الجسور بين مكوناتها والقواعد العامة لهندستها البيداغوجية واللغوية ومصادر تمويلها ومنظومة تقييمها؛
- إعداد الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات المنصوص عليها في المادة 37 من القانون الإطار، وعلى ضوئها مراجعة مجموعة من المراسيم؛
- تعديل القانون رقم 81.00 المتعلق بإحداث المكتب الوطني للأعمال الجامعية الاجتماعية والثقافية؛
- وضع إطار قانوني خاص بتنظيم التكوين المستمر والتكوين مدى الحياة.
- استصدار مجموعة من النصوص التنظيمية والتي توجد في مرحلة المصادقة أو قيد الدرس.

✓ تعزيز آليات الحكامة

- تفعيل المنظام الخاص بالهيكلة الجديدة للجامعات؛
- خلق خليات التدقيق الداخلي بمختلف الجامعات والمؤسسات العمومية التابعة للوزارة؛
- تعميم هيئة "الوسيط" بمختلف الجامعات.